

قياس وتحليل أثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في العراق للمدة (2004-2020)

The impact of financial policy on the gross domestic product in Iraq for the period
(2004-2020)

<https://doi.org/10.29124/kjeas.1650.04>

أ.م. د. غالب شاكر بحيت⁽²⁾

لمى عزيز كريم⁽¹⁾

Ghaleb shaker Bahit

Lamu Aziz Karim

Drgbhatt83@gmail.com

Falzhr00@gmail.com

المستخلص

للسياسة المالية دور مهم وفعل في تنظيم النشاط الاقتصادي والأنشطة الأخرى من خلال استعمال الوسائل والأدوات للوصول إلى الأهداف المرسومة. ونرى إن السياسة المالية في أغلب البلاد العربية ولا سيما في العراق قد اتسمت بغياب الرقابة وعدم الالتزام بتطبيق أسس السياسة المالية الصحيحة والهادفة، بسبب الفساد المالي والإداري بالدرجة الأساس من جهة، وغياب التنظيم القانوني والرقابي من جهة أخرى. إذ تم تقدير مؤشرات السياسة المالية قياسياً لمعرفة أثرها على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية. وباستعمال اختبارات إحصائية عده تبين من هذه الاختبارات إن متغير الإيرادات العامة هو المتغير الأكثر أهمية في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي، وكما سوف نبينه في هذا البحث. وختم هذا البحث بالاستنتاجات والتوصيات التي تشخص مواطن الخلل ووضع الحلول اللازمة لها.

Abstract

Financial policy has an important and effective role in organizing economic activity and other activities through the use of means and tools to reach the set goals. We see that financial policy in most Arab countries, especially in Iraq, has been characterized by an absence of oversight and a lack of commitment to implementing the foundations of correct and purposeful financial policy due primarily to financial and administrative corruption on the one hand and the absence of legal and supervisory regulation on the other hand. Fiscal policy indicators were estimated standardly to determine their impact on the GDP at current prices and using several statistical tests. From these tests, it became clear that the public

revenue variable is the most important variable in influencing the GDP, as we will show in this research. This research concluded with conclusions and recommendations that diagnose deficiencies and develop the necessary solutions for them.

المقدمة:

تُعَدُّ السياسة المالية من الأدوات المهمّة في التأثير على النشاط الاقتصادي لأيّ دولة من خلال التجارب السابقة التي مرّت بها هذه الدول والعراق على وجه الخصوص. في دراسة أثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي وتَمَّ الأخذ بالحسبان إنّ العراق يتحصّل جلّ إيراداته من النفط فضلاً عن المصادر الأخرى، التي تشكّل نسبة بسيطة منها إذ تَمَّ دراستها قياسياً لمعرفة المتغيّرات ذات الآثار المباشرة على الناتج المحلي الإجمالي، وتَمَّ التوصل إلى نتائج موضع الدراسة قيد البحث

أهمية البحث:

إنّ للسياسة المالية دور كبير ومهم في الاقتصاد العراقي ولا سيما المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وعلى المستويين المحلي والدولي، بوصفها أداة رئيسة مؤثرة في النشاط الاقتصادي من خلال مؤشراتها المتعدّدة.

مشكلة البحث:

إنّ دراسة اثر مؤشرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصاد العراقي و بصورة تفصيلية يمكن إنّ يبيّن مكامن العقد الاقتصادية والمشاكل التي تواجهها، ممّا يوضّح الطرائق التي يمكن من خلالها استعمال تلك المؤشرات بشكل كفوء .

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من رؤيا مفادها: (إنّ مؤشرات السياسة المالية كالإيرادات العامة والإتفاق العام والدين العام لها أثر مباشر على الناتج المحلي الإجمالي).

أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحليل الواقع الاقتصادي المتعلّق بالناتج المحلي الإجمالي، وتوضيح اثر مؤشرات السياسة المالية وحركتهما عبر السلسلة الزمنية المدروسة موضع البحث.

هيكلية البحث:

وفقاً للمشكلة التي يحاول البحث حلّها، ويهدف إثبات فرضية البحث أو نفيها تَمَّ تقسيم البحث على أربعة مطالب فضلاً عن الاستنتاجات والتوصيات، ركّز المطلب الأول على الإطار المفاهيمي للسياسة المالية وأدواتها، والمطلب الثاني اشتمل على تحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق، وأختصّ المطلب الثالث على توصيف الإنمؤذج وتحديد البيانات واختبارات جذر الوحدة للإنمؤذج الأول، وتضمّن المطلب الرابع قياس علاقة متغيّرات السياسة المالية وتحليلها وأثرها على الناتج المحلي الإجمالي في العراق.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي لمتغيرات البحث

أولاً: مفهوم السياسة المالية:

إن مصطلح السياسة المالية اشتقّ بالأصل من الكلمة الفرنسية [FISC]، والتي تعني حافظة النقود أو الخزنة (الطواحي، 2007)، ويعني بالسياسة المالية هي المالية العامة وميزانية الدولة، وقد عزز استعمال هذا المصطلح الأكاديمي بشكل واسع بعد أن تمّ نشر كتاب السياسة المالية ودورات الأعمال [للبروفسور ألفين هانسن ALVIN HANSEN]، ويعكس مفهوم السياسة المالية هذا الحاجات والتطوّرات للمجتمع على مر التاريخ (الأشقر، 2003).

ويراد بالسياسة المالية سياسة الدولة المالية، وذلك بتحديد مصادر الإيرادات العامة المختلفة، وكذلك تحديد أهميتها النسبية، وتحديد الطرق المناسبة لإنفاق هذه الإيرادات لتمويل الإنفاق العام، بحيث تكون الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة قابلة للتحقيق. وتعدّ الضرائب والرسوم المصدر الأساس للإيرادات العامة للدولة في العديد من بلدان العالم (أندروس، 2005).

ثانياً: أهداف السياسة المالية:

تلعب السياسة المالية دوراً في البلاد تبعاً لنظام الحكم السائد فيها فمثلاً في البلاد المتقدمة يكون الهدف منها تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد القومي وإشاعة العدالة الاجتماعية بين الأفراد، وكذلك في توزيع الدخل والثروة. ومن الواضح أنّ السياسة المالية تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف الرئيسية وذلك ينعكس على مختلف القطاعات في الاقتصاد القومي، كما إنّها تعمل على تنظيم مجمل العلاقات الاقتصادية في المجتمع. ولما كان المجتمع مجتمعاً رأسمالياً فإنّ على القطاع الخاص أن يلعب دوراً مهماً من خلال أدواته المالية في رسم السياسة المالية العامة وتأثيره على توازن الاقتصاد القومي (بخيت، 2009).

ومن أهداف السياسة المالية ما يأتي:

1. تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار: إنّ للسياسة المالية دوراً كبيراً تلعبه في تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار وبشكل خاص في ظروف الكساد أو في ظروف الانتعاش من خلال تأثيرها على كلّ من مستوى التشغيل والأسعار، وكذلك على مستوى الدخل القومي ونظراً، لذلك فإنّ الحكومة تقوم باتّباع سياسة اقتصادية انكماشية عندما يصل الاقتصاد إلى حالة التضخّم تتمثل في تخفيض الإنفاق الحكومي ولا سيما الإنفاق الاستهلاكي أو من خلال اتّباع سياسة اقتصادية توسعية في أوقات الكساد عن طريق الزيادة في الإنفاق العام أو التخفيض في الضرائب أو الاثنين معاً (القاضي، 1999).
2. تحقيق النمو الاقتصادي: إنّ تحقيق النمو الاقتصادي يتمّ من خلال استعمال أدوات السياسة المالية المتمثلة في زيادة الإنفاق الحكومي أو خفض الضرائب، وبيّضاح أكثر إنّ السياسة المالية تقوم بتعبئة الموارد المالية من أجل توفير التمويل اللازم لاستثماراتها الاقتصادية والاجتماعية (السيد، 2004).
3. تحقيق مستوى التوظيف الكامل: إنّ تحقيق مستوى التوظيف الكامل يعني تحقيق مستوى التشغيل الكامل للطاقة الإنتاجية المتوافرة في المجتمع، و الاهتمام بتحقيق هذا الغرض كان ولا يزال هدف الحكومة في مختلف البلدان (فوزي، 2000).

4. **التخصيص الأمثل للموارد وتوزيع الدخل:** تخصّص الموارد في حال كون هذه الموارد نادرة أو محدودة مقارنة برغبات البشر التي تكون غير محدودة في الغالب، وإنّ مورد معين يمكن أن يكون له العديد من الاستعمالات البديلة. لذا يجب التوازن في تخصيص هذه الموارد مع الرغبات المتزايدة في المجتمع. (المهر، 1981)، وفي حال لم تقم المجتمعات بمواجهة هذه التحديات المتمثلة بندرة مواردها والتقصير عن تلبية حاجاتها فمن المحتمل أن تأتي فترة تندهور فيها المقدرة الإنتاجية للبعض من هذه الموارد ومن المحتمل أن يتوقف البعض الآخر في العطاء (مسعود، 2006). أما بالنسبة لتوزيع الدخل فإنّه يُعدّ من الأهداف المهمة التي تسعى السياسة المالية إلى تحقيقها بل أن يتفوق عليها من حيث الأهمية، ذلك أنه يحاول الحدّ من التفاوت في توزيع الدخل والثروات بين الأفراد ويساعد على التقريب فيما بين الطبقات الاجتماعية، وتوفير الفرص الكفوة للمواطنين وتطبيق العدالة الاجتماعية (السيد، 2004).

ثالثاً : أدوات السياسة المالية:

1- الإيرادات العامة:

تُعدّ الإيرادات العامة من المؤشرات المهمة للسياسة المالية وذات تأثير على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتغطية النفقات العامة وتوجيه الاستثمارات وغيرها. وتُقسّم الإيرادات العامة على قسمين رئيسيين هما: الإيرادات الداخلية (المحلية)، والإيرادات الخارجية، ولهما تأثيرات مهمة جداً في السياسة المالية، فالإيرادات الخارجية تتعلق بالمساعدات والهبات من المنظمات الدولية والدول والأشخاص، أما الإيرادات الداخلية، والتي هي موضوع بحثنا فيمكن أن نقسمها على ما يأتي:

• الضرائب:

تسعى الدولة إلى إشباع الحاجات العامة بالدرجة الأساس، وتتميز هذه الحاجات بعدم إمكانية خضوعها لمبدأ الاستبعاد، ويجب تمويلها العلاقة بين* بواسطة وسائل تتناسب مع طبيعتها، أي تكون المساهمة فيها والانتفاع منها غير مترابطة من حيث الدرجة، ويستوجب أيضاً توفر عنصر الاجبار فيها، وذلك لأنه لو تركت إلى الأفراد بشكل اختياري في دفعها فإنّه لم يسهم أحد في دفعها إلى الدولة وقد كانت الضرائب ذات صفة إلزامية تقوم بتحديد الدولة وتلزم الأفراد والشركات وغيرها بدفعها دون النظر إلى المنافع التي يحصل عليها لأجل تحقيق أهداف المجتمع، وإنّ المصدر الأفضل لتمويل هذه الحاجات هو الضرائب. وتعرّف الضرائب بأنّها الثمن الذي يدفع للدولة من أجل مجتمع متحضر (سامويلسون وآخرون، 2017).

وتؤدّي الضرائب التي تفرضها متحضر* الحكومة إلى تخفيض الدخل الشخصي والذي يؤدّي بدوره إلى تقليل الاستهلاك وكذلك الإتفاق الاستهلاكي (معله، 2017).

• إيرادات أملاك الدولة:

الدومين العام: يمثل هذا الدومين مجموع الأموال المعدة للاستعمال العام، وتكون مملوكة للحكومة والهيئات التابعة لها ملكية عامة مثل الطرق والجسور والإتفاق، وغيرها. إنّ هذا الدومين لا يدرّ إيراداتاً للدولة لأنّ خدماته تقدّم

• ويجب تمويله بواسطة وسائل
• إعادة صياغة الجملة

للأفراد بشكل مباشر. وبدون أي مقابل وعلى الرغم من ذلك فإنّ اموال هذا الدومين تتزايد عندما تتّجه الدولة إلى توسيع خدماتها للمجتمع بشكل مجاني.

الدومين الخاص: هو الوحيد الذي ينتج إيراداً لأنّه معدّ للاستغلال الاقتصادي فضلاً عن أنّه الوحيد الذي يكون له نصيب بدخل الدولة من الأملاك التابعة لها بوصفه مصدراً مهماً للإيرادات العامة. (مجدي، 2004).

- الرسوم:

يُعدّ الرسم من المصادر ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإيرادات العامة من بعد الدومين بشكل عام، وتتمّاز على باقي الإيرادات بأنّها تدخل الخزينة العامة للدولة بشكل دوري ومنظم لاستعمالها في تمويل وتحقيق الخدمات العامة*.

- التمويل بالعجز (الإصدار النقدي):

إنّ الدولة تلجأ إلى الإصدار النقدي لتمويل إنفاقها العام ويتمّ ذلك من خلال إصدار عملات ذات قيمة معدنية تقلّ عن القيمة الاسمية لها، والفارق بين كلّ من القيمة المعدنية والقيمة الاسمية يستعمل من الدولة لتمويل إنفاقها العام و كمصدر من المصادر المالية للحكومة، وإنّ عملية التمويل بالعجز (الإصدار النقدي) تلجأ لها الدولة بما يتناسب مع الأوضاع الاقتصادية القائمة (أحمد، 2001)

2- الإنفاق العام:

يقصد بالإنفاق العام (الحكومي) هو (برنامج الإنفاق الذي يتماشى مع طبيعة الدولة في مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تسعى لمواجهة النفقات الحكومية والهيئات المحلية التابعة لها) (الجنابي، 1990). وإنّ تطوّر الإنفاق العام يعكس تطوّر الدولة ومسؤوليتها تجاه تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما يتبع ذلك من توافر الشروط الصحيحة التي تمهد الطريق من أجل أحداث تنمية اقتصادية وعدالة اجتماعية في بلدان العالم كافة (غياط و بوناب، 2011).

وتتمّيل مستويات الإنفاق العام في أيّ وقت إلى تحديد الاتجاهات السياسية السابقة، أي الأخذ بالحسبان الإنفاق العام في السنوات القادمة و دراسة الوضع القائم، حتى يتسنى للدولة معرفة اتجاهات الإنفاق وتصويبها على الطريق الصحيح. هذا ويلعب الإنفاق الحكومي دوراً هاماً في تقرير أنماط الاستثمار والاستهلاك والأرباح الاقتصادية (Tanzi, 2008).

إنّ الدولة عندما تواجه فجوة انكماشية أو فجوة تضخّمية تلجأ إلى استعمال سياسة الإنفاق العام لزيادة مستوى الطلب الكلي أو من أجل تخفيض هذا الطلب وبحسب طبيعة المشكلة، ومن أجل ذلك تقوم باستعمال الإنفاق العام، لكي تؤثر في مستوى النشاط الاقتصادي سواء بالزيادة أو بالنقصان وبحسب الواقع القائم في النشاط الاقتصادي الوطني. (غدير، 2010).

* ذكر المصدر

3- الدين العام:

إنَّ الدَّيْنَ العام هو المبلغ المتراكم على الدولة للأخريين، ويُعدُّ أحد مصادر الإيرادات للدولة في ما لو احتسبنا أنَّ كُلَّ ما يدخل الخزينة للدولة ويُعدُّ إيراداً لها، وهو يختلف عن مصادر الإيرادات الأخرى، كونه يحتوي على صفة إعادة الدفع مع الفائدة للجهة المقرضة.

ويمثِّل الدين العام أحد ادوات التوجيه الاقتصادي لأجل مساهمته في دفع عجلة التنمية من خلال تَمَوُّل المشاريع الإنتاجية بشرط الاستعمال الأمثل والكفوء لهذا التَمَوُّل (شعبان، 2012).

ويتغيَّر مقدار الدين الحكومي طوال العام حسب الفائض أو العجز في ذلك العام، وإنَّها عندما تستدين يتوجَّب عليها أن تنفق مقدار من الإيرادات من الضريبة لسداد مبلغ الفائدة على هذا الدين (ميرفي، 2013).

المطلب الثاني: تحليل الناتج المحلي الإجمالي في العراق

يُعدُّ الناتج المحلي الإجمالي (*Gross Domestic Product*) من المؤشرات المهمة لقياس مستوى النشاط الاقتصادي ودرجة نمو أيِّ بلد، كما يمثِّل التطوُّر في المستوى المعيشي للأفراد من خلال المقارنة بين درجة نموّه إلى النسبة السكانية فكُلَّما كانت كبيرة دلَّت على زيادة نصيب الفرد مع ضرورة الأخذ بالحسبان التضخُّم.

أولاً : الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

بدأ الاقتصاد العراقي يعيد نشاطه ولكن معتمداً على القطاع النفطي، ومع تزايد الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع أسعار النفط بدأت أهمية القطاع النفطي بالتزايد، كما يبينها الجدول (1) إذ نلاحظ في هذا الجدول أنَّ النموَّ الحاصل في الناتج المحلي الإجمالي يرجع بالأساس إلى ارتفاع قيمة القطاع النفطي الناتجة عن زيادة الإنتاج من جهة وارتفاع أسعار النفط من جهة أخرى، فضلاً عن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع النفطي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي طوال مدة البحث وهذا ما يعزِّز الصفة الريعية للاقتصاد العراقي واعتماده على النفط، فكلَّ ارتفاع في إنتاج النفط أو زيادة في أسعاره تنعكس بشكل إيجابي على قيمة الناتج المحلي الإجمالي والعكس صحيح.

الجدول (1): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة للمدَّة (2004-2021) مليون دينار في الاقتصاد العراقي

السنوات	الناتج المحلي بالأسعار الثابتة	معدَّل التغيُّر %
2004	101845262	-----
2005	103551403	1,67
2006	109389941	5,63
2007	111455813	1,88

8,22	120626517	2008
3,37	124702847	2009
6,40	132687028	2010
7,54	142700217	2011
13,93	162587533	2012
7,62	174990175	2013
2,26	178951406	2014
2.60	183616252	2015
13.78	208932109	2016
1.81	205130066	2017
2.63	210532887	2018
5,95	223075020	2019
-12.04	195402549.5	2020
4.64	204461400.0	2021

المصدر:

1. وزارة المالية، دائرة الموازنة، التقارير السنوية البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث
2. العمود (2) من إعداد الباحثة.
3. تمّ اعتماد الصيغة الرياضية لمعدّل النموّ السنوي وفق الصيغة الآتية : $Gr = \left(\frac{p_t}{p_o} \right) - 1 * 100$

الجدول (1) يوضّح التطوّرات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي خلال مدة الدراسة إذ بلغ عام 2004 الناتج المحلي الإجمالي (101845262) مليون دينار في حين بلغ الناتج المحلي الإجمالي في عام 2005 (103551403) مليون دينار وخلال السنوات 2006 و 2007 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً، إذ بلغ في سنة 2006 (109389941.3) مليون دينار وبمعدّل نموّ سنوي بلغ (5.63) وبلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في سنة 2007 (111455813) مليون دينار وبمعدّل نموّ سنوي بلغ (1.88)، ويعود سبب الارتفاع نتيجة ارتفاع الصادرات الكلية الناتجة عن زيادة تصدير النفط الخام، لأنّ قطاع النفط هو القطاع الوحيد الذي استمرّ بالإنتاج بعد الاحتلال.

وخلال سنة 2008 استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالارتفاع إذ بلغ (120626517) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (8.22)، وسبب الارتفاع يعود إلى تأثيرات ارتفاع أسعار النفط إذ ازدادت عائدات النفط الخام نتيجة الارتفاع في كميات النفط المصدرة و ارتفاع سعر برميل النفط وإلى التحسن النسبي في الوضع الأمني الذي انعكس ايجابياً في تحقيق بعض التعافي للقطاعات الاقتصادية.

أما بالنسبة لسنة 2009 شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة استمراراً بالارتفاع إذ بلغ (1247022847) مليون دينار و بمعدل نمو سنوي بلغ (3.37).

والمدة (2010 - 2012) استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة بالارتفاع إذ بلغ (132687028) و (142700217) و (162587533) مليون دينار على التوالي وبمعدل نمو سنوي (6.40) و (7.54) و (13.93) على التوالي، ولعل الأسباب الكامنة وراء هذا الارتفاع هو تحسن الوضع الاقتصادي للبلد أولاً وفتح الحدود أمام الصادرات والاستيرادات، ثانياً وزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر ثالثاً وارتفاع أسعار النفط رابعاً وقد أسهمت هذه العوامل مجتمعة على تحقيق ذلك.

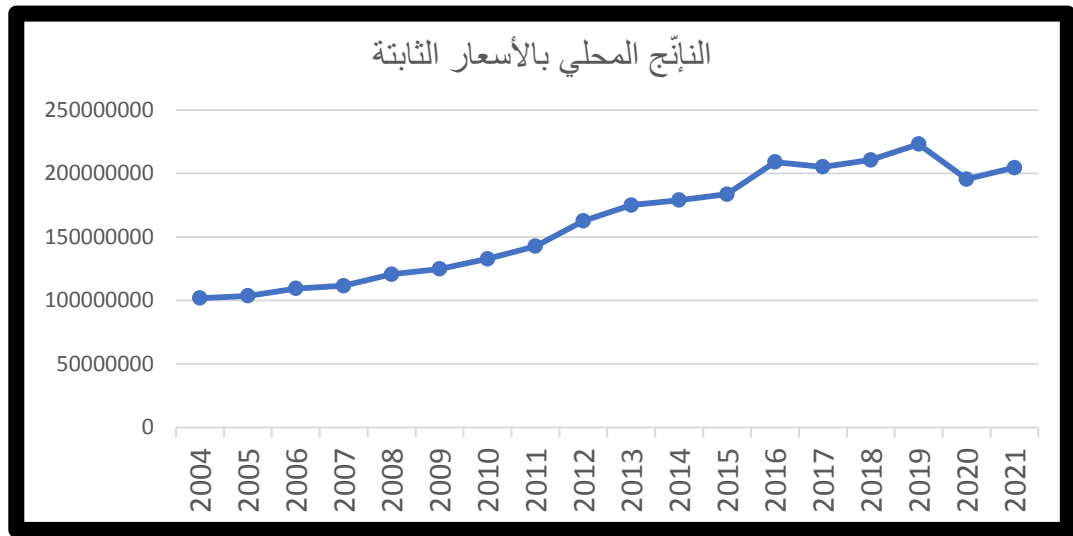
كما شهدت سنوات (2013 - 2016) ارتفاعاً، استمر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في الارتفاع إذ بلغ (174990175) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (7.62)، وفي سنة 2014 فقد شهد ارتفاعاً بشكل قليل، و قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (178951406) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.26)، بسبب تعرض الاقتصاد العراقي للصدمة المزدوجة المتمثلة بالهبوط السريع في أسعار النفط العالمية مما أدى إلى انخفاض عوائد التصدير النفطي من جهة، واحتلال داعش لبعض الأراضي العراقية من جهة أخرى و شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في عام 2015 ارتفاعاً بلغ (1836162522) مليون دينار، و بمعدل نمو سنوي بلغ (2.60). وشهد العام 2016 شهد ارتفاعاً في الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إذ بلغ (208932109.7) مليون دينار، وبمعدل نمو سنوي بلغ (13.787)، وذلك بسبب ارتفاع إنتاج النفط والاستثمارات، وتطبيق إصلاحات هيكلية، وبرنامج صندوق النقد الدولي، وتحسن الوضع الأمني. وهذا ما عزز النمو في عام 2016.

يعاني العراق من أعباء الحرب مع تنظيم داعش و أثار أسعار النفط المنخفضة كما إن الاقتصاد النفطي شهد انكماشاً حاداً، ومن المتوقع إن ينخفض إنتاج النفط في عام 2017 مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة مقارنة بالعام 2016 إذ بلغ في عام 2017 الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (205130066) مليون دينار وبمعدل نمو سنوي سالب بلغ (1.81). أما في عام 2018 و 2019 فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعاً إذ بلغ (210532887) و (223075020) مليون دينار على التوالي، وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.63) و (5.95) وايضا عاد إلى الانخفاض ليصل عام 2020 (11881123) مليون دينار، وهو أقل قيمة خلال فترة الدراسة بعد تفشي مرض وبائي خطير في العالم منذ نهاية 2019، وتحولت إلى جائحة إذا تعرض العراق إلى الصدمة المزدوجة الثلاثية تمثلت أزمة تشكيل الحكومة في أعقاب تظاهرات تشرين الأول لعام 2019، وجائحة كورونا والانخفاض الحاد في أسعار النفط أذ انخفضت الصادرات النفطية وتذبذب الاستثمارات مما تسببت في بروز تحديات اقتصادية جسيمة دفعت بالملايين من العراقيين نحو الفقر ولا سيما بعد انخفاض سعر صرف الدينار العراقي إلى 148

* كيف من المتوقع وأنت تتكلم عن الماضي

دينارا مقابل الدولار الأمريكي، الأمر الذي يلهب الأسعار ويزيد الكساد إذا انكمش الاقتصاد العراقي بنسبة 6.8% خلال النصف الأول من العام، وفقا للتقارير تراجعت إيرادات الحكومة العراقية بنسبة 47% في الشهور الثمانية الأولى من عام 2020 مما تسبب في تراجع الإنتاج المحلي الإجمالي. (البنك الدولي، تقرير جديد للبنك الدولي 2020 للمزيد انظر إلى <https://www.albankaldawli.org>)

الشكل (1)



المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى الجدول (1).

ثانياً: مؤشر الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية:

بعد عام 2003 تعرضت البنية التحتية والقطاعات الاقتصادية جميعها للدمار ورافق ذلك حدوث عمليات السرقة والنهب، التي طالت أغلب المصانع والمعامل والمؤسسات الحكومية، مما أدى إلى تراجع إنتاج أغلب القطاعات الاقتصادية فضلا عن توقف التجارة الخارجية للعراق خلال مدة الحرب، مما أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي، وبعد رفع الحصار الاقتصادي بدأ الاقتصاد العراقي يعيد نشاطه ولكن معتمداً على القطاع النفطي، فمع تزايد الطلب العالمي على النفط الخام وارتفاع أسعار النفط بدأت أهمية القطاع النفطي في تزايد الناتج المحلي الإجمالي.

الجدول (2): الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية للمدة (2021-2004) في الاقتصاد العراقي

معدل النمو السنوي %	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليون دينار)	السنوات
2	1	
---	53235358.7	2004

38.1	73533598.6	2005
29.9	95587954.8	2006
16.6	111455813	2007
40.8	157026061.6	2008
-16.8	130642187.0	2009
24.05	162064565.5	2010
34.09	217327107.4	2011
16.9	254225490.7	2012
7.61	273587529.2	2013
-2.61	266420384.5	2014
26.9-	194680971.8	2015
1.1	196924141.7	2016
12.5	221665709.5	2017
14.9	254870184.6	2018
3.1	276157867.6	2019
20.4-	219768798.4	2020
45.3	227663765.9	2021

المصدر:

1. العمود (1) وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الحسابات القومية، تقارير الناتج المحلي الإجمالي، للسنوات من 2004-2021.
2. العمود (2) من إعداد الباحثة.

يوضح الجدول (2) ارتفاع معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (38.1%) خلال عام 2005، إذ ارتفع من (53235358) مليون دينار عام 2004 إلى (73533598) مليون دينار عام 2005، إذ تستمر تقديرات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع إذ وصلت (95587954) مليون دينار عام 2006 وإلى

(111455813) مليون دينار عام 2007، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن النسبي الحاصل في الوضع الأمني والاقتصادي للبلد، نتيجة لارتفاع كميات النفط المصدر وارتفاع سعر برميل النفط بنسبة (35.8%) فضلا عن تحسن الوضع الأمني. (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، "التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2008"، ص 20). أما في 2009 انخفض معدل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بنسبة (16.8%) ليبلغ (130642187) مليون دينار مقابل (157026061) مليون دينار للعام 2008، ويعود ذلك إلى تراجع الحاصل في أسعار النفط على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية إذ انخفض معدل سعر برميل النفط الخام بنسبة (33.6%) قياسا بالعام السابق الأمر الذي انعكس في انخفاض القيمة المضافة للقطاع النفطي بالأسعار الجارية، فيما سجل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة ارتفاعا مقارنة بالعام الماضي بسبب تأثيرات أسعار المخفض الضمني للناتج المحلي الإجمالي. (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، "التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2009"، ص 12).

ثم عاد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية بالارتفاع إلى (217327107) مليون دينار عام 2011 مقابل (162064565) مليون دينار عام 2010، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط، إذ ارتفع معدل سعر البرميل بنسبة (37.3%) قياسا بالعام الذي يسبقه. (البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، "التقرير الاقتصادي السنوي لعام 2011"، ص 14)، وانخفض معدل النمو بالناتج انخفاضا حاداً في عام 2015 مقارنة بالعام 2014 بنسبة (26.09%) ليسجل ما مقداره (194680971.8) مليون دينار مقابل (266420384.5) مليون دينار عام 2014 إلا أن سبب هذا الانخفاض الحاد لعام 2015 جاء نتيجة لعوامل عدة أبرزها:

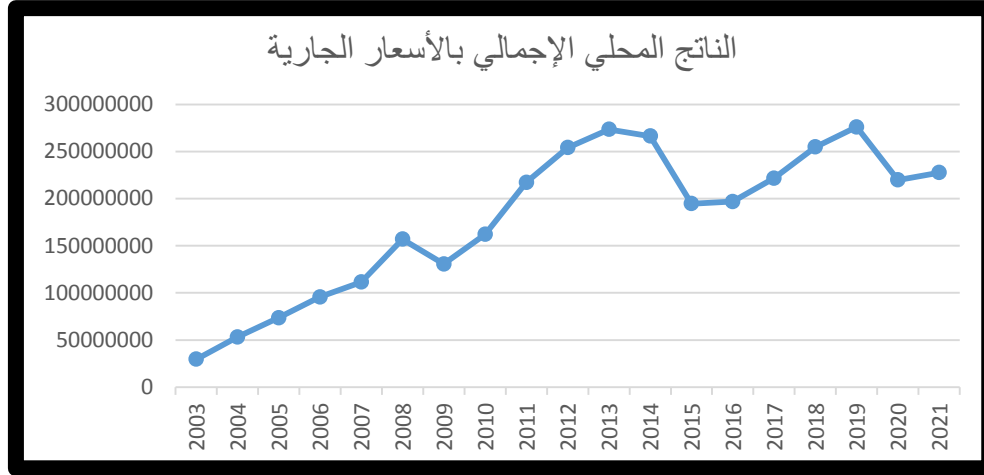
1. هشاشة الاقتصاد العراقي وارتباطه المباشر بأسواق النفط العالمية وتأثره بأسعار النفط إذ أن الانخفاض الحاد الذي أصاب أسواق النفط العالمية ابتداءً من النصف الثاني من عام 2014 جعل من الاقتصاد العراقي أمام أزمة اقتصادية حقيقية نتيجة لربعية اقتصاده الأساس على النفط كمصدر أساس للإيرادات، إذ أن (95 %) من إيرادات موازنة الدولة تعتمد على إيرادات النفط.
2. تزامن نقص العرض الكلي بسبب انحسار الطاقة الإنتاجية المحلية نتيجة لانكفاء الأنشطة الزراعية والصناعية وافتقار الاقتصاد العراقي لسياسة التنويع في مصادر الدخل وتراكمات السياسات الاقتصادية لعقود ما قبل عام 2003 مع سياسة الدولة التقشفية في ترشيد الإنفاق العام وما رافقها من السعي لزيادة تحصيل الضرائب والرسوم الكمركية، كان سببا لحالة الركود والكساد في معظم الأنشطة الاقتصادية.
3. تداعيات الانهيار الأمني بسيطرة المجرمين المسلحة من تنظيم داعش الإرهابي، وما سببه من دمار لمناطق شاسعة من الأراضي العراقية وتفاقم موجة النزوح البشري للمحافظات الشمالية (نينوى، الأنبار، صلاح الدين) الخاضعة للمجتمعات المسلحة.

وفي عام 2017 سجل (221665709.5) مليون دينار مقابل (196924141.7) مليون دينار عام 2016. أما عام 2021 فزاد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (45.3%) ليسجل ما مقداره (227663765.9) مليون دينار مقابل (219768798.4) مليون دينار عام 2020.

من خلال ما تقدّم من البيانات يظهر أنّ طبيعة الناتج المحلي الإجمالي العراقي يتحرك ضمن بوصلة القطاع السلعي وتحديدًا القطاع الاستخراجي والمتمثل بالنفط الخام وإنّ الاقتصاد العراقي يعاني من أحادية الجانب، واعتماد شبه

كامل على المورد الريعي الناضب، وأنه بحاجة ماسة إلى التنوع لمواجهة تقلبات السوق النفطية العالمية وتغيّر الأسعار النفطية بفعل عوامل السوق الدولية.

الشكل (2) : اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2021)



المصدر: من إعداد الباحثة استناداً إلى بيانات الجدول (2).

المطلب الثالث: توصيف النموذج وتحديد البيانات واختبارات جذر الوحدة للنموذج الأول

أولاً : توصيف النموذج القياسي الأول (Description of the first standard model)

تناول البحث تأثير مؤشرات السياسة المالية والمتمثلة بـ (الدين العام PD، صافي الموازنة nt، والإيرادات العامة TR) والإنفاق العام (G) كمتغيرات مستقلة ومؤشر الناتج المحلي الإجمالي (GDP) كمتغير تابع، إذ تم تحديد الصيغة العامة للنموذج على وفق المعادلة الآتية:

$$GDP = f(TR, G, NT) \dots\dots\dots(1)$$

$$\Delta GDP_t = C + \sum_{t-1}^n \alpha_1 TR_{t-1} + \beta_1 TR + \sum_{t-1}^n \alpha_2 G_{t-1} + \beta_2 G + \sum_{t-1}^n \alpha_3 NT_{t-1} + \beta_3 NT + \mu_t$$

إذ إنّ:

GDP: الناتج المحلي الإجمالي

TR: الإيرادات الكلية

G: الإنفاق العام

nt: صافي الموازنة العامة

PD: الدين العام

Δ : الفرق الأول للمتغير. C : الحدّ الثابت. N : الحد الأعلى لمدة الإبطاء المثلى.

$\alpha_1, \alpha_2, \alpha_3, \alpha_4$: الميل (slope) في الأجل القصير.

$\beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$: الميل (slope) في الاجل الطويل.

μ_t : حدّ الخطأ العشوائي.

ثانياً : تحديد البيانات:

سيتم تحليل المتغيرات المختارة في هذا المبحث، وإجراء اختبارات الاستقرار، والخوض في الاختبارات القياسية والإحصائية لاختيار الإنموذج الملائم استناداً إلى اختبار استقرارية السلسلة وتفسير كل من تأثير للأجل الطويل والقصير وفق المنظور الاقتصادي، لذا فقد تمّ تحويل البيانات إلى ربع سنوية للحصول على تمثيل أفضل للظاهرة وتوسيع مساحة المشاهدات حتى بلغت 80 مشاهدة كما في الجدول (3).

الجدول (3): السلسلة الزمنية الربيعية للمدة (2004-2020)

TR	PD	INF	GDP	G	السنوات
-16921075.06	73.10	24.52	17320169.18	37082894.69	2004Q1
-2247677.94	65.89	25.83	29940457.35	33236999.81	2004Q2
10634971.56	59.21	27.56	41545502.78	30194543.56	2004Q3
21726873.44	53.04	29.69	52135305.49	27955525.94	2004Q4
31028027.69	47.39	32.24	61709865.47	26519946.94	2005Q1
38538434.31	42.26	35.21	70269182.71	25887806.56	2005Q2
44258093.31	37.64	38.58	77813257.22	26059104.81	2005Q3
48187004.69	33.55	42.37	84342089.00	27033841.69	2005Q4
46318416.41	28.54	53.94	88284211.48	31923025.47	2006Q1
48268533.34	26.06	55.61	93411144.43	33260236.28	2006Q2
50030603.47	24.66	54.73	98151421.28	34156482.41	2006Q3
51604626.78	24.34	51.32	102505042.03	34611763.84	2006Q4

49378482.34	28.10	38.03	100864368.05	29492268.25	2007Q1
52021260.41	28.77	32.48	106687732.05	31119145.25	2007Q2
55920840.03	29.35	27.33	114367495.40	34358582.50	2007Q3
61077221.22	29.82	22.58	123903658.10	39210580.00	2007Q4
78548249.59	31.18	17.19	151179891.87	54815066.66	2008Q1
81795095.66	31.06	13.66	158075384.58	59236213.09	2008Q2
81875605.03	30.45	10.93	160473807.96	61613948.22	2008Q3
78789777.72	29.35	9.02	158375161.99	61948272.03	2008Q4
58380623.09	25.26	10.17	131504862.99	52221076.72	2009Q1
54624918.66	24.17	8.98	128521911.83	51675821.03	2009Q2
53365673.78	23.59	7.71	129151724.82	52294397.16	2009Q3
54602888.47	23.51	6.34	133394301.95	54076805.09	2009Q4
60875450.38	25.17	3.28	146556369.71	60947846.25	2010Q1
66090029.13	25.62	2.39	155901784.54	63487997.25	2010Q2
72785512.38	26.07	2.05	166737272.91	65622059.50	2010Q3
80961900.13	26.54	2.27	179062834.84	67350033.00	2010Q4
98636975.03	27.66	4.84	199473053.97	65242989.47	2011Q1
106568058.72	27.90	5.46	212140929.53	67530356.78	2011Q2
112772933.84	27.89	5.91	223661045.18	70783206.66	2011Q3
117251600.41	27.63	6.19	234033400.92	75001539.09	2011Q4
118354109.03	26.29	6.65	243128650.84	83261094.25	2012Q1
120040338.22	25.88	6.48	251257225.11	88180095.75	2012Q2

120660338.59	25.57	6.02	258289777.84	92834283.75	2012Q3
120214110.16	25.35	5.26	264226309.01	97223658.25	2012Q4
116400290.72	24.27	2.77	270471949.64	106907286.28	2013Q1
114742149.53	24.62	2.00	273654385.31	108543406.97	2013Q2
112938324.41	25.43	1.52	275178747.04	107691087.34	2013Q3
110988815.34	26.72	1.31	275045034.81	104350327.41	2013Q4
113300599.84	29.03	2.26	277135727.51	90712824.81	2014Q1
109296931.91	31.04	2.27	272132875.84	85518505.19	2014Q2
103384789.03	33.31	2.20	263918958.66	80959066.19	2014Q3
95564171.22	35.82	2.07	252493975.99	77034507.81	2014Q4
76867736.59	39.59	1.72	222454584.11	73796307.72	2015Q1
68817105.66	42.20	1.51	210768807.92	71120919.53	2015Q2
62444936.53	44.67	1.30	202033303.70	69059820.91	2015Q3
57751229.22	46.98	1.08	196248071.47	67613011.84	2015Q4
53465315.28	47.95	0.74	194413999.10	66479848.13	2016Q1
52636798.97	50.45	0.56	194128955.68	66381875.88	2016Q2
53995011.84	53.28	0.41	196393829.09	67018450.88	2016Q3
57539953.91	56.44	0.29	201208619.33	68389573.13	2016Q4
67752163.75	63.46	0.23	212881971.75	75354900.59	2017Q1
73878348.75	65.88	0.19	221073137.52	76251254.16	2017Q2
80399047.50	67.23	0.18	230090761.98	75938291.78	2017Q3
87314260.00	67.50	0.20	239934845.14	74416013.47	2017Q4

99981337.03	64.28	0.45	258046799.01	65794548.59	2018Q1
105542636.72	63.37	0.45	266567234.74	64209586.66	2018Q2
109355509.84	62.36	0.40	272937564.37	63771257.03	2018Q3
111419956.41	61.24	0.30	277157787.88	64479559.72	2018Q4
98850689.69	55.72	-0.19	284069968.41	68937168.63	2019Q1
102572397.81	56.10	-0.26	282053154.44	70897666.38	2019Q2
109699794.06	58.10	-0.23	275949409.12	72963726.88	2019Q3
120232878.44	61.72	-0.12	265758732.43	75135350.13	2019Q4
161171696.25	78.38	0.44	219527951.51	78662074.88	2020Q1
167716138.75	80.64	0.58	213944681.24	80545008.13	2020Q2
166866251.25	79.94	0.67	217055748.77	82033688.63	2020Q3
158622033.75	76.28	0.70	228861154.08	83128116.38	2020Q4
142983486.25	69.66	0.68	249360897.18	83828291.37	2021Q1
119950608.75	60.08	0.60	278554978.07	84134213.62	2021Q2
89523401.25	47.54	0.46	316443396.74	84045883.12	2021Q3
51701863.75	32.04	0.27	363026153.21	83563299.87	2021Q4

ثالثاً : اختبار جذر الوحدة:

يُوجد العديد من الاختبارات الإحصائية لمعرفة سكون السلاسل الزمنية من عدمه وإن من أبرز هذه الاختبارات هما (اختبار ديكي – فولر الموسع ADF واختبار فيليبس – بيرون PP)، إن سكون السلسلة الزمنية يعني أن وسطها الحسابي وتباينها وتغايرها ثابتة عبر الزمن وبذلك تكون السلسلة الزمنية ساكنة عندما تتحقق الشروط الثلاثة الأنفة الذكر؛ ليتم تجنب ظاهرة الانحدار الزائف

1- اختبار جذر الوحدة (ديكي فوللر الموسع) Fuller- Dickey (ADF)

وللتحقق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المستعملة في التحليل فقد تم استعمال اختبار ديكي- فلر الموسع ADF لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وهذه الطريقة تستند إلى فرضية العدم ($H_0: \alpha = 0$)، والتي تنص على السلسلة الزمنية لمتغير ما غير ساكنة، مقابل الفرضية البديلة التي تنص على سكون المتغيرات الزمنية.

يبين الجدول (4) أن السلاسل الزمنية ساكنة (Stationarity) عند الفرق الأول $[I(1)]$ ، لكل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) والإنفاق (G) والدَّين العام (PD) ويستدل على ذلك بواسطة القيمة الإحصائية لاختبار (T) لاختبار (ADF) أكبر من الجدولية، فضلاً عن ذلك أن قيمة (P – Value) أقل من 5% مما يعني رفض الفرض العدمي بعدم سكون السلاسل الزمنية، وقبول الفرض البديل بسكون جميع السلاسل الزمنية عند الفرق الأول $[I(1)]$.

كما تشير النتائج في الجدول (4) اختبار ديكي فلر (ADF) إلى أن السلاسل الزمنية بعض المتغيرات مستقرة عند المستوى، وهي كل من صافي الموازنة العامة (NT) ومعدل التضخم (INF) واليرادات العامة (TR).

الجدول (4): اختبار ديكي فلر الموسع (ADF)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (ADF)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
	At Level							
		GDP	INF	UP	TR	G	NT	PD
With Constant	t-Statistic	-0.7098	-6.6621	-2.2457	-	-2.1681	-1.9020	-2.1327
	Prob.	0.8370	0.0000	0.1926	0.0798	0.2197	0.3294	0.2328
		n0	***	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.7457	-5.3387	-2.1970	-	-2.1347	-2.6468	-2.9348

	Prob.	0.2222	0.0002	0.4832	0.3487	0.5171	0.2619	0.1582
		n0	***	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t- Statistic	0.9261	-6.9832	-0.2682	-1.4023	0.3296	-1.6778	-1.4321
	Prob.	0.9040	0.0000	0.5857	0.1484	0.7777	0.0881	0.1407
		n0	***	n0	n0	n0	*	n0
	<u>At First Difference</u>							
		d(GDP)	d(INF)	d(UP)	d(TR)	d(G)	d(NT)	d(PD)
With Constant	t- Statistic	-2.6649	-2.5859	-3.4295	-2.5508	-2.9556	-2.5092	-2.4479
	Prob.	0.0853	0.1013	0.0133	0.1082	0.0445	0.1182	0.1327
		*	n0	**	n0	**	n0	n0
With Constant & Trend	t- Statistic	-2.5646	-4.2721	-3.3725	-2.7975	-3.0565	-2.4173	-1.9953
	Prob.	0.2974	0.0064	0.0640	0.2032	0.1254	0.3673	0.5936
		n0	***	*	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t- Statistic	-2.3618	-2.0654	-3.5562	-2.6574	-2.7860	-2.5083	-2.4054
	Prob.	0.0186	0.0382	0.0006	0.0085	0.0060	0.0129	0.0166
		**	**	***	***	***	**	**

اختبار جذر الوحدة (فليبس بيرون) (P.P)

وللتحقّق من استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيّرات الاقتصادية المستعملة في التحليل فقد تمّ استعمال اختبار فليبس بيرون P.P لاختبار جذر الوحدة للسلاسل الزمنية، وهذه الطريقة تستند إلى فرضية العدم ($H_0: H=0$)، والتي تنصّ على السلسلة الزمنية لمتغيّر ما غير ساكنة، مقابل الفرضية البديلة التي تنصّ على سكون المتغيّرات الزمنية.

يبين الجدول (5) في ما يأتي أنّ السلاسل الزمنية ساكنة (Stationarity) عند الفرق الأول $[I(1)]$ ، لكلّ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدّل البطالة (UP) والإنفاق (G) والدين العام (PD) ويستدلّ على ذلك بواسطة القيمة الإحصائية لاختبار (T) لاختبار (ADF) أكبر من الجدولية، فضلاً عن ذلك إنّ قيمة (P – Value) أقلّ من (5%)، ممّا يعني رفض الفرض العدمي بعدم سكون السلاسل الزمنية، وقبول الفرض البديل بسكون جميع السلاسل الزمنية جميعها عند الفرق الأول $[I(1)]$.

كما تشير النتائج في الجدول (5) اختبار فليبس بيرون (P.P) إلى إنّ السلاسل الزمنية بعض المتغيّرات مستقرّة عند المستوى، وهي كلّ من صافي الموازنة العامة (NT) ومعدّل التضخّم (INF) والإيرادات العامة (TR).

الجدول (5): اختبار (PP)

UNIT ROOT TEST RESULTS TABLE (PP)								
Null Hypothesis: the variable has a unit root								
	<u>At Level</u>							
		GDP	UP	INF	TR	G	NT	PD
With Constant	t-Statistic	-1.2693	-3.9707	-1.3510	-2.7494	-1.3965	-2.3657	-2.1327
	Prob.	0.6395	0.0027	0.6013	0.0709	0.5793	0.1551	0.2328
		n0	***	n0	*	n0	n0	n0
With Constant & Trend	t-Statistic	-2.3087	-3.5778	-1.9398	-2.3007	-1.6875	-2.9248	-2.9348

	Prob.	0.4237	0.0390	0.6233	0.4280	0.746 7	0.1612	0.158 2
		n0	**	n0	n0	n0	n0	n0
Without Constant & Trend	t- Statistic	1.1975	-1.8543	-1.4611	-0.7408	0.367 1	-1.8681	- 1.432 1
	Prob.	0.9395	0.0610	0.1335	0.3921	0.787 9	0.0592	0.140 7
		n0	*	n0	n0	n0	*	n0
	<u>At First Difference</u>							
		d(GDP)	d(UP)	d(INF)	d(TR)	d(G)	d(NT)	d(PD)
With Constant	t- Statistic	-2.8875	-4.7172	-3.8989	-2.6823	- 4.560 1	-4.3306	- 2.447 9
	Prob.	0.0519	0.0002	0.0034	0.0822	0.000 4	0.0009	0.132 7
		*	***	***	*	***	***	n0
With Constant & Trend	t- Statistic	-2.7402	-4.8244	-3.8717	-2.9676	- 4.539 0	-4.3111	- 1.995 3
	Prob.	0.2243	0.0011	0.0184	0.1487	0.002 7	0.0053	0.593 6
		n0	***	**	n0	***	***	n0
Without Constant & Trend	t- Statistic	-2.5326	-4.7684	-3.8836	-2.8075	- 4.513 7	-4.3670	- 2.405 4

	Prob.	0.0119	0.0000	0.0002	0.0056	0.000 0	0.0000	0.016 6
		**	***	***	***	***	***	**

المطلب الرابع: تقدير أثر متغيرات السياسة المالية على بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية في العراق

أولاً : اختبار جودة الإنموذج:

إنّ الإنموذج المناسب وفق منهجية (ARDL) هو (2، 2، 2، 2، 2)، ويتمثل ذلك بإبطائين الناتج المحلي الإجمالي وإبطاءين لمتغير الإيرادات الكلية وإبطائين لمتغير الإنفاق العام وإبطائين لمتغير صافي الموازنة وإبطائين لمتغير الدين العام. فضلاً عن معنوية الإنموذج كلّها بالاعتماد على اختبار (F) المحسوبة كما يوضّحه الجدول (6):

الجدول (6)

أثر متغيرات السياسة المالية على الناتج المحلي الإجمالي

Selected Model: ARDL(2, 2, 2, 2, 2)				
Note: final equation sample is larger than selection sample				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
GDP(-1)	1.659553	0.088880	18.67192	0.0000
GDP(-2)	-0.685390	0.092274	-7.427762	0.0000
TR	0.473435	0.129052	3.668576	0.0006
TR(-1)	-1.044032	0.217946	-4.790316	0.0000
TR(-2)	0.559320	0.118668	4.713299	0.0000
G	1.043252	0.159646	6.534779	0.0000
G(-1)	-1.565108	0.271032	-5.774614	0.0000
G(-2)	0.639146	0.177755	3.595649	0.0007
NT	1.316145	0.190517	6.908265	0.0000

NT(-1)	-2.076264	0.326513	-6.358897	0.0000
NT(-2)	0.809894	0.222292	3.643381	0.0006
PD	-3538612.	325296.6	-10.87811	0.0000
PD(-1)	6363756.	603563.9	10.54363	0.0000
PD(-2)	-2800124.	359624.4	-7.786246	0.0000
C	-1820929.	3141117.	-0.579707	0.5645
R-squared	0.997476	Mean dependent var		1.98E+08
Adjusted R-squared	0.996833	S.D. dependent var		73239840
S.E. of regression	4121529.	Akaike info criterion		33.48876
Sum squared resid	9.34E+14	Schwarz criterion		33.97058
Log likelihood	-1157.106	Hannan-Quinn criter.		33.68014
F-statistic	1552.392	Durbin-Watson stat		2.318967
Prob(F-statistic)	0.000000			

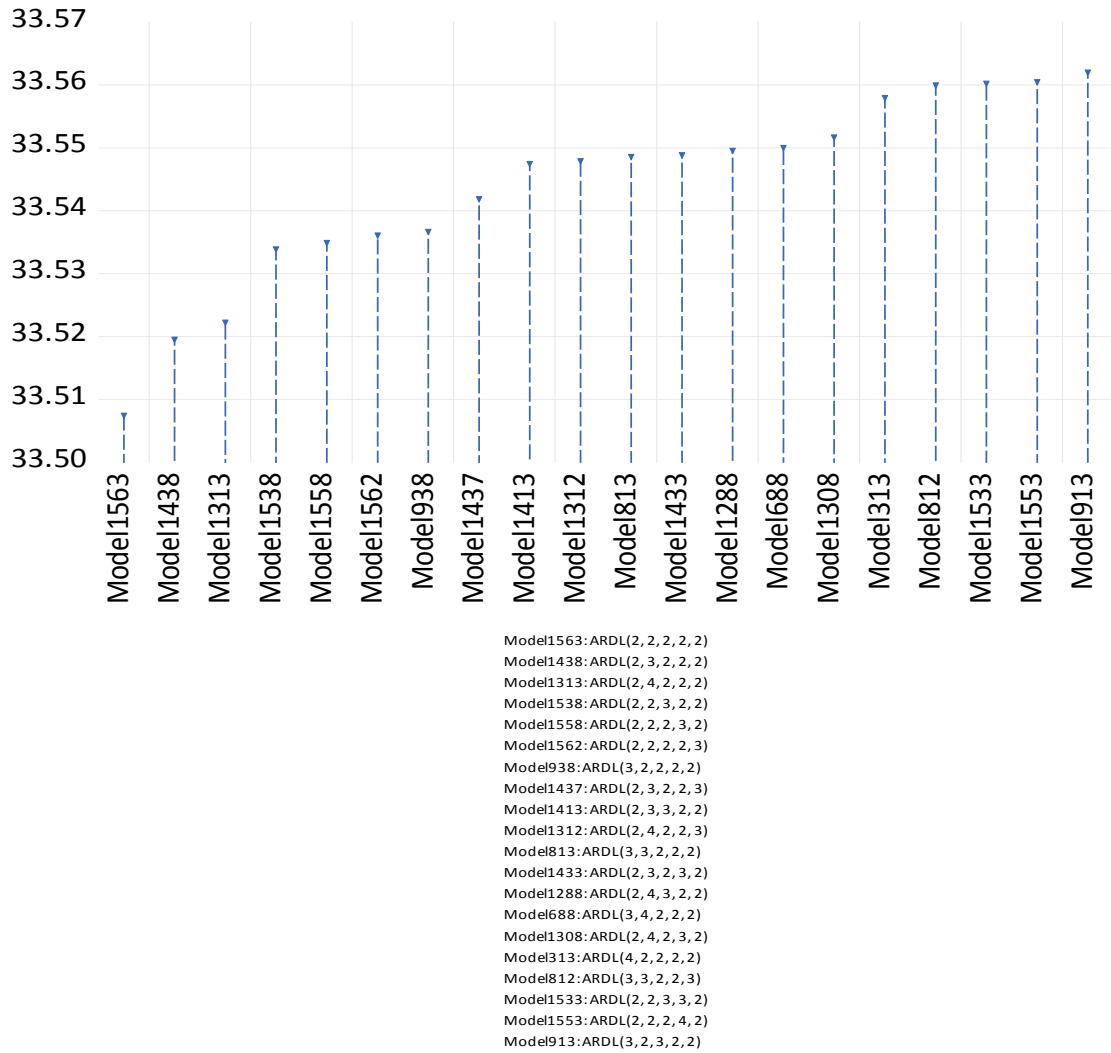
المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.0

تم اختيار المعادلة الخطية المبينة أعلاه لتوافقها مع النظرية الاقتصادية والإحصائية كونها تخلو من المشاكل القياسية، أو يشير الاختبار الإحصائي إلى جودة الإنموذج المقدر عن طريق (R^2) المعدل والبالغة (99.7%) فضلا عن قيمة (F) والبالغة (1552.392) وبمعنوية (0.00)، أما الاختبارات القياسية فقد اوضحت خلو الإنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار (D.w) والبالغة (2.318).

تم تقدير العلاقة الطويلة الأجل على ضوء الإنموذج الأمثل الذي يعطي أدنى قيمة لمعيار AIC لتقدير العلاقة التوازنية طويلة الأجل، كما في الشكل (3)

الشكل (3) الإنموذج الأمثل للتباطؤ

Akaike Information Criteria (top 20 models)



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.0

يوضح الشكل (3) أنَّ الإنموذج ذا تخلف زمني (2، 2، 2، 2، 2) بناءً على معيار أكايك الذي يصوّر أفضل التوليفة، كونه يعطي أقل قيمة للمعيار التي يتمّ تحديدها تلقائياً من قبل الإنموذج الإحصائي إذ إنّ قيمة (1) تعني تخلف زمني لمدة واحدة و (0) عدم وجود تخلف زمن.

ثانياً : اختبار (F – Bounds Test) للتكامل المشترك للإنموذج الأول:

إنّ متغيرات الإنموذج غير متكاملة بالترتبة نفسها، لذلك نستعمل إنموذج (ARDL). ويكون تكامل مشترك بين الصدمة النفطية والبطالة وفقاً لمنهج الحدود إذا كانت قيمة F المحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة نرفض فرضية عدم القائمة بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل ونقبل بالفرضية البديلة المتضمنة وجود تكامل مشترك بين متغيرات الإنموذج. أما إذا كانت القيم المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، نرفض الفرضية البديلة ونقبل بفرضية عدم القائمة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الإنموذج وفقاً لمنهج الحدود.

الجدول (7): اختبار (F) للحدود

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
F-statistic	3.502169	10%	2.2	3.09
k	4	5%	2.56	3.49
		2.5%	2.88	3.87
		1%	3.29	4.37

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.0

يوضح الجدول (7) الذي سيرد أن هنالك علاقة طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين المتغيرات المبحوثة، إذ إن القيمة الإحصائية لاختبار (F-Bounds Test) المحتسبة بلغت (3.502)، وهي أكبر من الحدود العليا للقيم الجدولية وعند مستويات المعنوية (5%، 10%) على التوالي، الأمر الذي يعني رفض الفرض العدمي بعدم وجود تكامل مشترك، وقبول الفرض البديل بوجود تكامل مشترك بين المتغيرات المبحوثة آنفة الذكر.

الجدول (8): إنموذج تصحيح الخطأ ECM

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(GDP(-1))	0.685390	0.074140	9.244547	0.0000
D(TR)	0.473435	0.112028	4.226059	0.0001
D(TR(-1))	-0.559320	0.105138	-5.319884	0.0000
D(G)	1.043252	0.141059	7.395871	0.0000
D(G(-1))	-0.639146	0.160726	-3.976621	0.0002
D(NT)	1.316145	0.159964	8.227775	0.0000

D(NT(-1))	-0.809894	0.192114	-4.215685	0.0001
D(PD)	-3538612.	281869.8	-12.55406	0.0000
D(PD(-1))	2800124.	316537.8	8.846099	0.0000
CointEq(-1)*	-0.025836	0.008239	-3.135663	0.0028

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 12.0

بناءً على تقدير إنموذج تصحيح الخطأ ECM على وفق منهجية (2، 2، 2، 2) تم الحصول على مرونة الأجل القصير كما في الجدول (8)، إذ يشير معامل تصحيح الخطأ $CointEq(-1)^*$ الذي يكشف عن تصحيح الاختلالات الحاصلة في الأجل القصير كانت معنوية وبقيمة سالبة بلغت (-0.025836) وبمستوى معنوية أقل من (1%) بمعنى عندما تنحرف التكاليف الملوية خلال فترة القصيرة الاجل عن قيمتها التوازنية في الاجل الطويل فانه يتم تصحيح ما يعادل (2.5%).

الجدول (9): تقدير العلاقة الطويلة الاجل

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TR	-0.436496	1.551121	-0.281407	0.7795
G	4.539763	2.854121	1.590599	0.0174
NT	1.926533	3.579519	0.538210	0.5926
PD	968398.8	2258669.	0.428747	0.6698
C	-70479932	1.29E+08	-0.544488	0.5883
EC = GDP - (-0.4365*TR + 4.5398*G + 1.9265*NT + 968398.8429*PD -				
70479931.5504)				

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews 12.0

يوضح الجدول (9) النتائج طردية ومعنوية بين الإنفاق العام والنتائج المحلي الاجباري في الأجل الطويل وهذا متوافق مع منطق النظرية الاقتصادية، أي أن زيادة الإنفاق العام الاستثماري بمقدار وحدة واحدة في الأجل الطويل سوف يعمل على زيادة الناتج المحلي الاجمالي بمقدار (4.539) كما يوضح الجدول (9).

ثالثاً : الاختبارات التشخيصية:

1. اختبار الارتباط التسلسلي:

يشير الاختبار Breusch-Godfrey Serial Correlationt: الوارد في الجدول (9) والذي بموجبه يتم التأكيد على صحة النتائج السابقة، ويوضح الجدول إلى خلو النموذج من الارتباط التسلسلي وقد بلغت قيمة (Prob. Chi-Square) البالغ (0.16) مما يشير إلى قبول فرضية العدم.

الجدول (9): اختبار الارتباط التسلسلي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
F-statistic	1.453987	Prob. F(2,53)	0.2428
Obs*R-squared	3.640950	Prob. Chi-Square(2)	0.1619

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.0

2. اختبار عدم التجانس:

بالإمكان التعرف فيما إذا كانت البواقي تعاني من مشكلة اختلاف التباين أو بالعكس والجدول (10) يوضح إن قيمة (Prob. Chi-Square) بلغت نحو (0.1999)، وهي أكبر من (0.05) وغير معنوية وهذا يعني قبول فرضية العدم التي تؤكد على تجانس البواقي وخلو النموذج من مشكلة عدم تجانس التباين.

الجدول (10): اختبار عدم التجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	1.634428	Prob. F(1,67)	0.2055
Obs*R-squared	1.643134	Prob. Chi-Square(1)	0.1999

المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.0

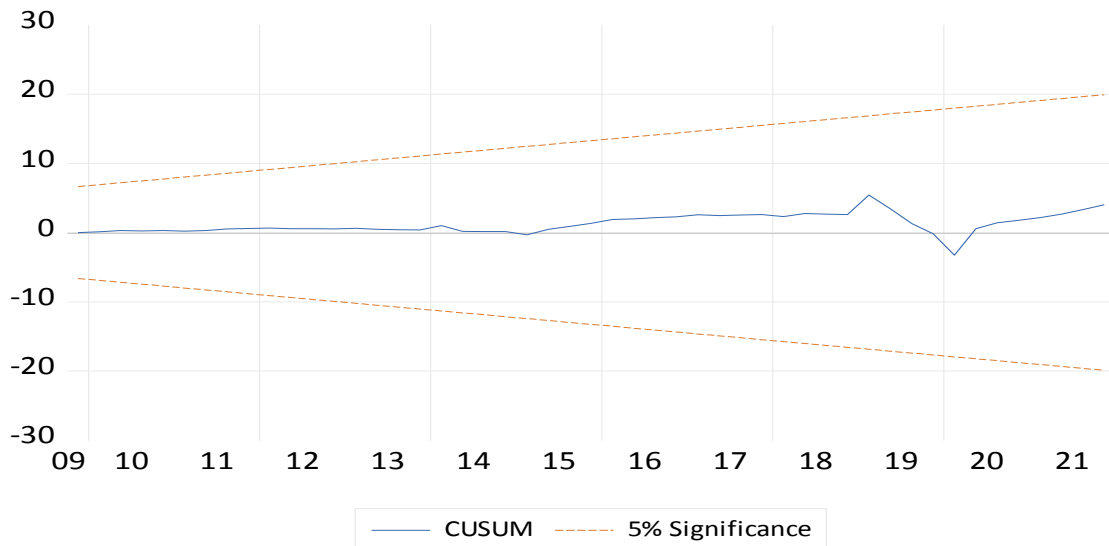
رابعاً: اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج ARDL المقدر

يعكس هذا الاختبار خلوّ البيانات المستعملة من وجود أيّ تغيّرات هيكلية فيها خلال الزمن وذلك من خلال اختبارين

- أ- اختبار مجموع التراكمي البواقي CUSUM
- ب- اختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي

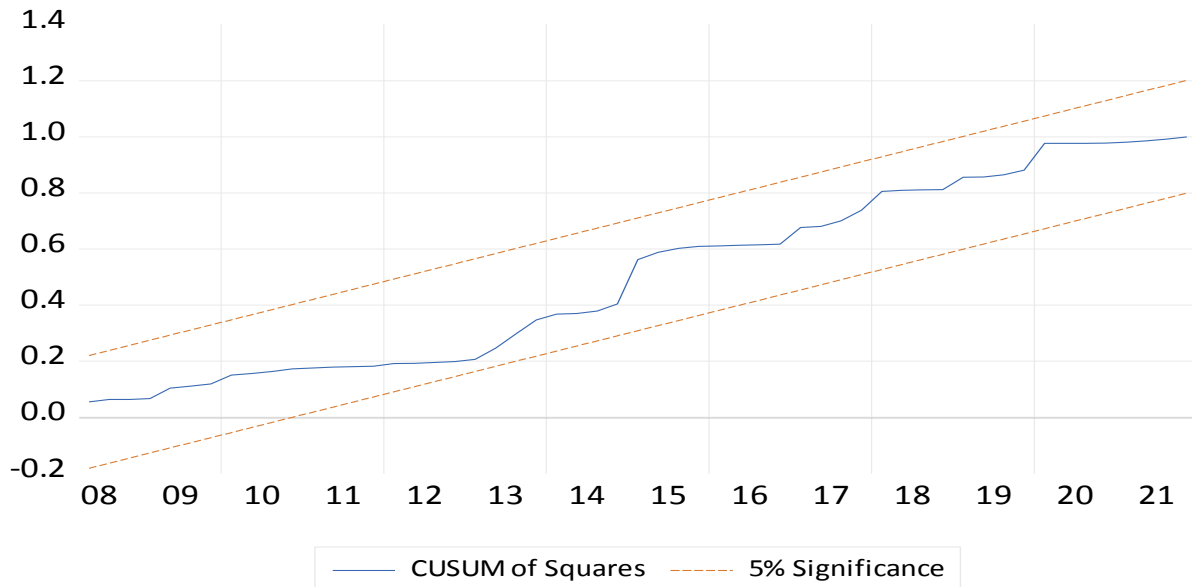
يظهر من خلال الشكلين (4,5) اختبار الاستقرار الهيكلي للأنموذج المقدر إذ يوضح الشكل (4) إنّ سلوك المتغيّر داخل الحدّين الحرجين بمستوى معنوي 5% وتكون بذلك المعاملات مستقرة اما اذا كان الشكل البياني خارج الحدود عند مستوى 5% تكون غير مستقرة.

الشكل (4) اختبار مجموع التراكمي للبواقي



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

الشكل (5) اختبار مجموع التراكمي للمربعات للبواقي



المصدر: من عمل الباحثة بالاعتماد على البرنامج الاحصائي Eviews12.0

الاستنتاجات:

- 1- إنّ الوضع الاقتصادي في البلد لا يشهد تطوّراً ملموساً بشكل كبير في مختلف المجالات ولعل السبب الأول في ذلك هو الفساد المالي والإداري، الذي كان ولا يزال ينخر في الاقتصاد العراقي خاصة وإنّ العراق احتلّ أسفل سلم الترتيب في النزاهة والشفافية وبحسب إحصاءات منظمة الشفافية الدولية.
- 2- إنّ الموازنة العراقية يتمّ اعدادها بالطرق التقليدية، والتي أثبتت عدم كفاءتها، إذ لم يشهد الاقتصاد العراقي أي تطوّر يعكس على العمل بهذه الطريقة فضلاً عن إنّها لا تتضمّن بنود تطوير المنشأة الصناعية المتوقّفة عن العمل أو حتى تحويل هذه المنشأة الصناعية إلى القطاع الخاص ولا سيما تلك المشاريع التي تشكل عبئاً على الميزانية العامة للدولة.
- 3- عدم الالتزام بتوقيت إقرار الموازنة العامة ممّا يفقد الثقة من الجمهور بالدولة، إذ إنّها لم تلتزم بهذه التوقيّات ما عدا عام ٢٠١٦، والذي أظهر عجزاً كبيراً في الموازنة ممّا ينعكس سلباً عليها كونه لا يتضمّن تحقيق المكاسب الخاصة على حساب الشعب.
- 4- تمّ تقدير أثر الإيرادات العامة بشقيها الضريبية وغير الضريبية على الناتج المحلي الإجمالي وتبين أنّ الإيرادات العامة لها الأثر الأكبر على الناتج المحلي الإجمالي مما يبين أنّ العراق مازال يعتمد على المصدر الريعي في الإيرادات وهو النفط.
- 5- تمّ تقدير أثر الإنفاق العام بشقيه الاستهلاكي والاستثماري على الناتج المحلي الإجمالي وتبين أنّ الإنفاق الاستهلاكي أسهم بالأثر الأكبر لأنّ المجتمع العراقي مجتمّع استهلاكي بالدرجة الأساس، فوجود علاقة طردية ومعنوية بين الإنفاق العام والناتج المحلي الإجباري في الأجل الطويل جاء متوافقاً مع منطق النظرية الاقتصادية أيّ إنّ زيادة الإنفاق العام الاستثماري بمقدار وحدة واحدة في الأجل الطويل سيعمل على زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (4.539).

- 6- تمّ تقدير الدين العام بشقيه الداخلي والخارجي على الناتج المحلي الإجمالي وتبين إنّ الدين الخارجي ذو علاقة موجبة مع الناتج المحلي الإجمالي وعلى العكس من الدين الداخلي.
- 7- تمّ تقدير مؤشر الإيرادات العامة والإنفاق العام والدين العام لمعرفة أيّهما أكثر تأثيراً على الناتج المحلي الإجمالي، وتبين من التقدير إنّ متغير الإيرادات العامة هو المتغير الأهم والأقوى في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي ويأتي من بعده المتغيرات الأخرى.

التوصيات:

- 1- الانتقال بالأسلوب التقليدي للموازنة العامة للدولة الذي يعتمد أسلوب البنود إلى أساليب أخرى أكثر كفاءة كالموازنة الصفرية أو موازنة برامج الأداء لأجل تحقيق الأهداف المهمة للسياسة المالية في الرقابة والتقويم والحدّ من ظاهرة الفساد المالي والإداري باتخاذ الإجراءات القانونية الصارمة.
- 2- الالتزام بالأوقات المحددة، لإعداد الموازنات العامة وفق قوانين وتشريعات واضحة.
- 3- القيام بإعداد موازنة استثمارية تكون منفصلة عن الموازنة الاعتيادية للنهوض بالواقع الاستثماري ودفع عجلة التقدم والتنمية فضلاً عن الإشراف والرقابة الحكومية على المشاريع وفرض القوانين الصارمة حتى يتمّ التنفيذ ضمن المدة المحددة والأسعار المعقولة وعدم التهاون في ذلك.
- 4- يُعدّ الاقتصاد العراقي اقتصاداً ريعاً يعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل، ولا بُدّ للحكومة إنّ تعمل وبشكل صحيح لتنويع القطاعات الاقتصادية، وتطوير قطاعي الصناعة والزراعة وتهئية البنية الاستثمارية لجذب الاستثمار الأجنبي، ودعم القطاع الخاص والاهتمام بالجانب السياحي.
- 5- العمل على إنشاء صندوق سيادي من قبل الدولة تتوجّه إليه الفوائض المتراكمة من القطاع النفطي بشكل خاص وبقية القطاعات بشكل عام.
- 6- التنسيق وضبط العلاقة بين الإنفاق العام والإيرادات العامة على وفق ما يعرف بعقلنة السياسة المالية والاستفادة من الفائض والحد من العجز قدر المستطاع ، ممّا يستوجب إعداد الموازنة على وفق ما يتطلبه الوضع القائم بما يتناسب مع الموارد المالية المتاحة.
- 7- السعي الجاد للحدّ من البطالة الإجبارية المتفشية في البلاد من خلال تطوير جانب القطاع الخاص لأن مؤسسات الدولة غير قادرة على استيعاب الأعداد الكبيرة من عاطلين.
- 8- العمل على ردع الفساد والمفسدين من خلال سن القوانين وفرض العقوبات بشكل جدي ليس مجرد قانون يكتب على ورق غير قابل للتنفيذ للنهوض بالواقع الاقتصادي العراقي بشكل حقيقي.